مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

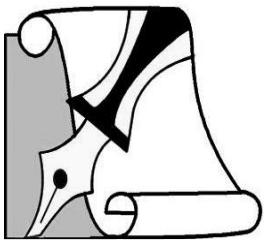

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

جولة مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان في فلسطين المحتلة احتضان نتنياهو ومنحه الجزرة ..وإبقاء العصا فوق رؤوس الفلسطينيين

على وقع احتجاجات المتظاهرين الصهاينة ضد حكومة بنيامين نتنياهو الفاشية، والذين وصلت أعدادهم مساء 21 كانون الثاني، إلى أكثر من 125 ألف متظاهر، بمشاركة رئيس المعارضة يائير لبيد، ووزير الجيش السابق بيني غانتس، غادر مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان الأراضي المحتلة، بعد زيارة استمرت عدة أيام، وهدفت إلى تهدئة الأجواء في ظل حالة الغليان التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، خصوصاً في الضفة الغربية، لا سيما مع بدء تنفيذ حكومة اليمين الفاشية برنامجها القائم على هضم حقوق الفلسطينيين وتوسعة الاستيطان، والتنكّر للاتفاقيات المبرمة، في وقتٍ كشف فيه مسؤولون فلسطينيون بأن دراسة تجري لعدة سيناريوهات للتصدي لمخططات حكومة تل أبيب.

سوليفان الذي قام بعدة جولات سياسية شملت تل أبيب(حيث التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ومسؤولين صهاينة آخرين) ورام الله (اجتمع بالرئيس الفلسطيني محمود عباس)، طلب من كلا الطرفين التهدئة، تمهيداً لزيارة وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن، نهاية الشهر الجاري.

زد على ذلك أن الأيام الماضية كانت شهدت تصعيداً كبيراً بين السلطة الفلسطينية وحكومة الكيان اليمينية، بعد قيام الأخيرة بفرض عقوبات على السلطة وعدد من كبار المسؤولين فيها، وذلك بعد النجاحات الفلسطينية الأخيرة في الأمم المتحدة، والتي قادت لصدور قرار من الجمعية العامة، يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري في ماهيّة الاحتلال الإسرائيلي.

وتمثّلت العقوبات الإسرائيلية بمصادرة أموال من الضرائب الفلسطينية، وكذلك سحب بطاقة التسهيلات من مسؤولين كبار في السلطة، وإلغاء تراخيص بناء أعطِيت أخيراً للفلسطينيين القاطنين في المناطق المصنّفة "ج".

كما زاد التصعيد بعد اقتحام الوزير المتطرف إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى، وتهديده بسنّ قوانين عنصرية ضد الأسرى، وهو أمرٌ قوبل بتوجّه فلسطيني إلى مجلس الأمن الدولي.

من هنا، جاءت العقوبات الجديدة، والتي أنذرت حكومة اليمين الإسرائيلي بتصعيدها، في حال استمر الجانب الفلسطيني في خطواته السياسية هذه، في وقتٍ يضع الجانب الفلسطيني تفاصيل الادّعاء الذي سيقدّم للمحكمة الدولية؛ وكذلك تنشيط الدعوة ضد الاحتلال في محكمة الجنايات الدولية. كما يجري التخطيط حالياً وفقاً للمعلومات المتوفرة، لانضمام فلسطين إلى عدة منظمات أممية جديدة، وهو أمر ترفضه "إسرائيل".

اللافت أن هذه التطورات تزامنت مع قمّة القاهرة الثلاثية، التي عقدها الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي مع كلٍ من العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، والتي لم تحظ بأي اهتمام أو رد فعل إسرائيلي، خصوصاً أن قرارات القمّة لم تتعدّ تكرار قرارات و"تحذيرات" سابقة وردت في قمم مشابهة، سواء كانت ثلاثية أو ثنائية أو بمشاركة أكبر.

وماذا حمل سوليفان لنتنياهو؟

نقل موقع "أكسيوس" الأميركي، بأن مستشار الأمن القومي الأميركي الذي كان قد عقد اجتماعاً ثنائياً مع نتنياهو، بالإضافة إلى اجتماع موسّع آخر، شارك فيه إلى جانب سوليفان ونتنياهو، عدد من المسؤولين من الجانبين، قد أثار "مخاوف إدارة بايدن بشأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية" المحتلة.

وتطرّق سوليفان خلال الاجتماع الثنائي مع نتنياهو، بحسب ما نقل الموقع الأميركي عن مسؤول أميركي وصفه بـ"المطّلع"، إلى خطة حكومة نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء وتقويض صلاحيات المحكمة الإسرائيلية العليا. وعبّر سوليفان عن مخاوف الإدارة الأميركية من الإضرار بـ"استقلال القضاء" في إسرائيل.

وأشار الموقع إلى أن هذه هي المرّة الأولى التي تثير فيها إدارة بايدن مباشرة مع نتنياهو قضايا تتعلق بمخططات حكومته في ما يتعلق بجهاز القضاء. وذكر أن المسؤولين في الإدارة الأميركية بحثوا في الأسابيع

الأخيرة ما إذا كان على واشنطن التدخل في هذه القضية وإلى أي مدى، وقرّروا عدم التطرق إليها علناً وتجنّب طرحها في اللقاءات الثنائية؛ واستدرك بأن واشنطن "غيّرت توجّهها" بهذا الشأن في الأيام الأخيرة.

وما هي أجواء اجتماع محمود عباس مع سوليفان؟

في 19 كانون الثاني الجاري، استقبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مقرّ الرئاسة في رام الله، مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، بحضور أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حسين الشيخ، وعضو اللجنة التنفيذية، زياد أبو عمرو، ورئيس جهاز المخابرات الفلسطينية العامة، ماجد فرج، والمستشار الدبلوماسي للرئيس الفلسطيني، مجدي الخالدي.

وأطْلع عباس المسؤول الأميركي على "آخر المستجدات في الأرض الفلسطينية، وما تتخذه حكومة الاحتلال الإسرائيلية الجديدة من إجراءات هدّامة وجرائم، بهدف تدمير"حل الدولتين" والاتفاقات الموقّعة، وإنهاء ما تبقى من فرص تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة"، محذّرًا من "خطورة الإجراءات الإسرائيلية وتداعياتها."

كما طالب عباس الإدارة الأميركية، بـ"التدخل الفوري قبل فوات الأوان لوقف الإجراءات أحاديّة الجانب" لحكومة لاحتلال الإسرائيلي، وما تقوم به من انتهاكات، تتمثّل بـ"تكثيف الاستيطان وعمليات القتل اليومية، واقتحام المدن والبلدات الفلسطينية، واستباحة المسجد الأقصى والمقدسات المسيحية والإسلامية في القدس، وتنكّرها للاتفاقات الموقّعة، وقرصنة أموال الضرائب الفلسطينية."

وإذ أكد عباس " أننا لن نقبل باستمرار هذه الجرائم الإسرائيلية، وسنتصدى لها وسندافع عن حقوق شعبنا وأرضنا ومقدساتنا"، شدّد على "أهمية إيفاء الإدارة الأميركية بالتزاماتها التي أعلنت عنها، بالحفاظ على حلّ الدولتين، ووقف الاستيطان، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس، وإعادة فتح مكتب القنصلية الأميركية في القدس، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ووقف الإجراءات الإسرائيلية أحاديّة الجانب."

وكان سبق اجتماع عباس سوليفان، لقاء للمبعوث الأمريكي هادي عمرو، مع عدد من المسؤولين الفلسطينيين، وفي مقدّمتهم أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ، وذلك بعد لقاءات عقدها السفير الأمريكي لدى تل أبيب، مع رئيس لجنة الخارجية والأمن في "الكنيست".

اللقاء الذي عقِد في مكتب الشيخ بمدينة رام الله، كان حضره عن الجانب الفلسطيني إضافة إلى الشيخ، مستشار الرئيس الدبلوماسي مجدي الخالدي، وعن الجانب الأمريكي عدد من مساعدي عمرو، الذي يشغل منصب الممثّل الأمريكي الخاص للشؤون الفلسطينية.

وقد بحث الطرفان العلاقات الثنائية الفلسطينية– الأمريكية، والتطورات والمستجدات السياسية في المنطقة، خاصة بعد نتائج الانتخابات الأخيرة في "إسرائيل".

وحسب مصادر فلسطينية مطّلعة، فإن الجانب الأمريكي طلب من القيادة الفلسطينية التريث قليلاً في تنفيذ الخطة السياسية المقرّة، والتي تشمل التوجه لإدانة الاحتلال في الأمم المتحدة، وذلك حتى انتهاء زيارة بلينكن، ومعرفة أين تتجه الأمور؛ غير أنه من المستبعد فلسطينياً وقف خطوات التحضير لإدانة الاحتلال في محكمة العدل الدولية، خاصة بعد التصويت الذي حصل أخيراً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي حظِي بتأييد دولي لهذا القرار.

إشارة إلى أن القيادة الفلسطينية كانت قد طلبت من الإدارة الأمريكية ومن مسؤولين أوروبيين كبار، التدخل بشكل عاجل لمنع حكومة اليمين الإسرائيلية من تنفيذ برنامجها القائم على توسيع الاستيطان، وفرض العقوبات على الفلسطينيين.

وهل الإدارة الأميركية جادّة في الضغط على "إسرائيل" لوقف مخططات القتل والتهجير بحقّ الفلسطينيين؟

بالرغم من كل التجارب والشواهد التاريخية التي تدل على الانحياز والتأييد الأمريكي المطلق لكافة السياسات والممارسات الإجرامية الإسرائيلية وتغطيتها، ما زالت السلطة الفلسطينية تراهن على الدور الأمريكي.

ولهذا يترقب المستوى السياسي في رام الله، مركز حكم السلطة الفلسطينية، أن تسهم سياسات واشنطن في تخفيف حدّة السياسات الإسرائيلية، في ظل وجود قناعة كبيرة هناك بعدم قدرة الإدارة الأمريكية،التي أطلقت تصريحات انتقاد كثيرة لسياسات حكومة اليمين الفاشي التي يقودها بنيامين نتنياهو، على تغيير تلك السياسات المتطرفة.

وفي هذا الإطار، يؤكد مصدر فلسطيني مسؤول أن المباحثات الأخيرة مع مسؤولين أمريكيين، والاتصالات التي أجريت مع آخرين في واشنطن، اتضح خلالها أن إدارة الرئيس جو بايدن تمسك العصا من المنتصف، وأنها، حتى اللحظة، لم تعلن أو تبلغ الجانب الفلسطيني عن أي أداة ضغط حقيقية لوقف سياسات اليمين الصهيوني.

والمثير للسخرية أن هناك قناعة كاملة في رام الله بأن التصريحات والتنديدات التي عبّر عنها ممثّلو الدول الأعضاء في مجلس الأمن أخيراً؛ وكذلك إدانات الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، الرافضة لسياسات التوسع الاستيطاني، لن تُجدي نفعاً دون اقترانها بفعل على الأرض.

وهل تجاوبت الحكومة اليمين الفاشي مع المساعي الأميركية؟

يمكن القول إن التحركات الأميركية الساعية إلى التهدئة كانت عبارة عن ذرّ الرماد في العيون، إذ تستعد فيه حكومة اليمين لتوسيع عمليات الاستيطان، من خلال تنفيذ مشاريع جديدة، بناءً على الاتفاقيات الائتلافية.

وفي هذا السياق، كانت الهيئة العامة لـ"الكنيست" صادقت بالقراءة الأولى على تمديد سريان أنظمة الطوارئ التي تفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، والمعروف بتسمية "قانون الأبارتهايد"، حيث أيّد مشروع القانون 58 عضواً في الكنيست من الائتلاف والمعارضة، وعارضه 13 عضواً.

ما ينبغي معرفته أن نتنياهو في إطار تشكيل حكومته المتطرفة، اتّفق مع حزب "الصهيونية الدينية" المتطرف، على سنّ قوانين لضمّ الضفة الغربية. كما تعهد نتنياهو أيضاً بإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية حالياً غير قانونية.

وهل هناك تغيير جديّ في التعاطي الأميركي مع حكومة نتنياهو الفاشية؟

لا تملّ الإدارة الأميركية من ترداد عبارة "التوصل إلى تفاهمات حول سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، وأن الخطوات أحاديّة الجانب من قِبل الحكومة الإسرائيلية تهدّد قابلية تطبيق "حلّ الدولتين"، دون أن تجد لها صدى على أرض الواقع.

ومع ذلك، نقلت مصادر إعلامية صهيونية عن مصدر مقرّب من البيت الأبيض قوله، إن الإدارة الأميركية لا تعتزم الدخول في "مواجهة" مع نتنياهو في هذه المرحلة. وشدّد المصدر على أن استراتيجية الرئيس جو بايدن هي "احتضان" نتنياهو والعمل معه بسياسة "الجزرة وليس العصا".

أكثر من ذلك، وفي محاولة لإرضاء "إسرائيل"، أكدت الولايات المتحدة الأميركية التزامها بإبقاء موقع سفارتها في مدينة القدس المحتلة.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس: "ملتزمون بإبقاء موقع السفارة الأميركية في القدس، وواشنطن تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل"، لافتاً إلى أن "الوضع النهائي لمدينة القدس سيتم تحديده بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي".

وما العلاقة بين تولّي رئيس الأركان الجديد لجيش الاحتلال والأوضاع المتفجرة في الضفة الغربية؟

مع بدء رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي الجديد، الجنرال هرتسي هاليفي ، كشِف النقاب أن "ساحة الضفة" تعدّ من أبرز التحديات التي تواجهه، إلى جانب الملف الإيراني النووي.

ومع بدء هرتسي هاليفي مهامه، ليكون الشخص الـ23 الذي يشغل منصب رئيس الأركان، فإنه سيتعامل مع ثلاثة ملفات عسكرية خلال ولايته؛ الأول يتمثل بإعداد جيشه لحربٍ مع إيران؛ إضافة إلى الوضع في الأراضي الفلسطينية.

ويُتوقّع أن يلجأ هاليفي إلى وضع خطة عسكرية متعددة السنوات للتعامل مع الملفات التي يديرها الجيش، خاصة وأن سلفه في المنصب لم يتمكن من تنفيذ قسم من خطة "تنوفا" العسكرية المتعددة السنوات.

كما من المرجح أن يستمر هاليفي بالعمل من النقطة التي توقّف فيها رئيس هيئة الأركان السابق الجنرال آفيف كوخافي، والمتمثّلة في محاولة حماية الجيش الإسرائيلي من التدخلات السياسية، والحفاظ على وحدة القيادة، خصوصاً في الضفة الغربية، وتجنّب تعيين ضبّاط من قِبل جهات من خارج الجيش.

ومن المعروف أن كوخافي كان قد اتصل بنتنياهو قبل بدء عمله كرئيس للحكومة، مخالفاً بذلك الأعراف القائمة، وأعلن عن رفضه لأي تدخلات سياسية في عمل الجيش.

رغم أن كافة رؤساء هيئة الأركان يفضّلون الحديث عن إيران، لأنه الملف الذي يعدّ "الأكثر جاذبية"، إلاّ أن الجنرال هاليفي، قائد الجيش الجديد، يفهم أنه من بين الميادين الأكثر إلحاحاً وانفجاراً هو الضفة الغربية، والذي يتأثر بعوامل داخلية، مثل أحداث المسجد الأقصى.

وما تجدر الإشارة إليه أن "عيد الفصح" اليهودي هذا العام سيتزامن مع شهر رمضان المبارك؛ وبالتالي فإن هذا الأمر بحدّ ذاته يعدّ ك "توقيت ملغوم قابل للانفجار، لاسيما وأن الضفة الغربية تشهد أوضاعاً ميدانية متفجرة، منذ آذار من العام الماضي، بعدما أعلنت قيادة الجيش البدء بحملة عسكرية أسمتها "كاسر الأمواج"، والتي قوبلت بردٍ من المقاومة الفلسطينية، خاصة في مناطق شمال الضفة، والتي نفّذت فيها العديد من العمليات المسلحة.

كما تزداد فترة ولاية هاليفي خطورة بسبب التحذيرات التي تخرج من غزة، والتي تُنذر بدخول المقاومة على خط المواجهة العسكرية، رفضاً لما يجري في الضفة الغربية والقدس من اعتداءات استيطانية، وأخرى عسكرية دامية، حيث نقلت الفصائل المقاومة خلال الفترة الماضية رسائل تحذير عبر الوسطاء.

والمثير في الأمر أنه من بين مهام قائد الجيش الجديد، حماية عناصر جيشه، والعمل للحفاظ على الضبّاط الصغار، كما على صورة الضبّاط الكبار التي تضررت خلال السنوات الأخيرة.

ووفق ما كشِف في "إسرائيل"، وخلافاً للصورة التي حاول رئيس الأركان السابق رسمها، فإن الواقع في الجيش يؤكد وجود حركة "نزوح ضبّاط"، إلى الحياة المدنية، وهم من الذين يحملون رتب عسكرية متدنيّة.

الجدير بالذكر أنه جرى تنصيب هاليفي بحضور رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الجيش يوآف غالنت، ورئيس الأركان المنتهية ولايته كوخافي، وعدد من الوزراء الإسرائيليين.

يشار إلى أن هاليفي شغل قبل تولّيه هذا المنصب الأعلى في قيادة الجيش، العديد من المناصب، ومنها رئيس للاستخبارات العسكرية (أمان) منذ سبتمبر 2014.

وقد شغل في وقت سابق منصب قائد الكليّة الدولية للقيادة والأركان، وقائد فرقة الجليل العسكرية، وقائداً للواء المظليّين. كما عمل كقائد لفرقة "سييرت متكال" الخاصة التي فشلت في قطاع غزة.

إضافة إلى ذلك، شارك هاليفي في العديد من العمليات والحروب، خاصة حرب 2008–2009 ضد غزة، وكان قائداً في حينها للواء المظليّين الذي تركزت عملياته في اقتحام بيت حانون وبيت لاهيا.

كما شارك هاليفي في عملية اختطاف الحاج مصطفى الديراني من جنوب لبنان، عن طريق عملية إنزال جوي لوحدة خاصة. إضافة إلى أنه عمل كقائد لوحدة الأركان الخاصة لجيش الاحتلال المسماة (سييرت متكال) ما بين الأعوام 2000 و 2004، وهي وحدة عسكرية مدرّبة على أعلى مستوى.

وللعلم، فإن هذه الوحدة كانت قد فشلت سابقاً في مهمة عسكرية في قطاع غزة، وتم استهداف أفرادها المتخفّين في غزة، من قِبل المقاومة، حيث قتِل منهم واحد، في نوفمبر من العام 2018؛ كما تم اكتشاف مهمتها التجسسية في القطاع.

الخلاصة:

بالنسبة لإسرائيل، فإن العلاقة مع الولايات المتحدة هي أولوية قصوى، والاعتماد عليها يتطلب مراعاة المصالح الأميركية. من هنا يرى مسؤولون صهاينة كبار أنه من الضروري أن تفهم إسرائيل أنه في واشنطن، وفي الإدارة وكذلك في الكونغرس، يتوقعون أن تحترم "إسرائيل" المصالح الأميركية، لأنه يمكن لها أن تتوقع من الإدارة الأميركية تلبية احتياجاتها، في ظل واقع تتعارض فيه سياسات "إسرائيل" بشكل كبير مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة.

وبناءً على ذلك، أراد نتنياهو إمرار رسالة للإدارة الأميركية بأنه ووزير أمنه يوآف غالانت، هما المرجعية الأعلى في الضفة المحتلة، وذلك على خلفية إخلاء بؤرة استيطانية غير شرعية شمال الضفة .

ولهذه الغاية، قال السفير الأميركي، طوم نايدس، "لديّ ثقة كبيرة برئيس الحكومة. ومثلما قال هو مرّاتٍ كثيرة، إنه المسؤول إلى حدٍ كبيرٍ جداً وإنّ يديه على المقود؛ ونحن سنعمل معه من أجل مواصلة ضمان بقاء السيارة على الطريق."